

"مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة - حالة برامج التنمية المستدامة في الجزائر للفترة: 2010-2019"

The extent to which agricultural development programs contribute to achieving "sustainable agricultural development - the state of sustainable development" programs in Algeria for the period: 2010-2019

ط.د. بن الدين فتيحة¹، أمزريق عاشور²
BENEDDINE Fatiha¹, MEZRIG Achour²

¹ مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،

f.beneddine@univ-chlef.dz

² مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات دول الشمال الإفريقي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،

a.mezrig@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2022

تاريخ القبول: 26 / 10 / 2022

تاريخ الاستلام: 17 / 09 / 2022

ملخص: تهدف الدراسة إلى إبراز مدى الفاعلية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة على المستوى الوطني من خلال البرامج الفلاحية المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية للفترة 2010-2019. ، حيث يعتبر هذا القطاع حساس نظرا لكونه يتطلب توفير الغذاء بصفة مستقرة ومنظمة مع ضرورة احترام مختلف الشروط والمواصفات وتوفير الكمية والجودة المطلوبة. وقد بينت الدراسة التحليلية التي قمنا بها من خلال مجموعة من المؤشرات والتي من خلالها استطعنا أن نتوصل إلى أنه رغم الخطط التنموية والنتائج الجيدة المحققة في مستوى القطاع الفلاحي وتطلعه نحو النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف المنشودة فالمؤشرات مازالت بعيدة عما خطط له، إذ لم تحقق هاته البرامج التنموية في الواقع نتائج كبيرة للتنمية الفلاحية المستدامة. كلمات مفتاحية: التنمية الفلاحية، برنامج التجديد الفلاحي والريفي، برنامج خطة فلاحية 2019، التنمية الفلاحية المستدامة، القطاع الفلاحي الجزائري. تصنيفات JEL: Q1، Q3.

Abstract: The study aims to highlight the extent of effectiveness in achieving sustainable agricultural development at the national level through the agricultural programs adopted by the Algerian government for the period 2010-2019. This sector is considered sensitive due to the fact that it requires the provision of food in a stable and regular manner, with the need to respect the various conditions and specifications and to provide the required quantity and quality.

The analytical study that we carried out through a set of indicators through which we were able to conclude that despite the development plans and the good results achieved at the level of the agricultural sector and its aspiration towards the advancement of the sector and the achievement of sustainable agricultural development, it did not reach the desired goals, the indicators are still far. In fact, these development programs did not achieve significant results for sustainable agricultural development.

Keywords: Agricultural development, agricultural and rural renewal programme, 2019 agriculture plan programme, sustainable agricultural development, the Algerian agricultural sector..

JEL Classification Codes: Q1, Q3

تكتسي الفلاحة أهمية كبيرة في جميع دول العالم، فهي من أكبر التحديات المعاصرة التي تواجهها الدول من أجل ضمان تحقيق هامش الأمان لمواجهة خطر الفقر كخطوة أولى، ثم تنمية وتطوير القطاع لدفع عجلة التنمية ورفع الجانب الاقتصادي للدولة وهذا يتوقف على درجة الجهود والوسائل المستخدمة للنهوض بهذا القطاع كرهان للخروج من الوضع المزري الذي تعاني منه مختلف الدول بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، نظرا للمساحات الشاسعة التي تمتلكها والموارد الكبيرة، وأعطت الجزائر أولوية لقطاع الفلاحة منذ الإستقلال من خلال السياسات وبرامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، أهمها برنامج التجديد الفلاحي والريفي، وبرنامج خطة فلاحية 2019، التي ارتسمت التنمية المستدامة في مضامينهما .

الإشكالية: من خلال ما تم طرحه سابقا يمكن طرح الإشكالية التالية: **ما هو دور** مدى مساهمة برامج التنمية الفلاحية التي انتهجتها الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة للفترة 2010-2019؟

للإجابة على السؤال الرئيسي تم تجزئته وصياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية الفلاحية المستدامة؟

- ما مضمون برنامج التنمية الفلاحية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة: 2010-2019 ؟

- كيف انعكست برامج التنمية الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة الجزائرية على التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر؟

- فرضيات البحث: للإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية :

- يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي وخطة الفلاحية 2019 التي انتهجتها الحكومة نفس جديد ومستدام للقطاع الفلاحي الجزائري وللتنمية الفلاحية؛

- برامج التنمية الفلاحية التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة: 2010-2019 تساهم في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري، ولا تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ؛

- إن برامج التنمية الفلاحية التي انتهجتها الحكومة لا تساهم في تطوير القطاع الفلاحي الجزائري، وليس لها أثر على تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

أهداف البحث : نهدف من خلال هذا البحث إلى:

- وضع تصور شامل لمفهوم التنمية الفلاحية المستدامة.

- تسليط الضوء على واقع برامج التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019.

- دراسة ومعالجة مدى اسهام القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة من خلال البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة للفترة 2010-2019.

أهمية البحث: يستمد أهميته من أهمية الموضوع، من خلال تشخيص مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة وجميع العناصر المتعلقة بها والكشف عن مدى توافق برامج التنمية الفلاحية في الجزائر مع إمكانية تحقيق تنمية فلاحية مستدامة .

منهجية البحث: للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية واثبات صحة الفرضيات، اعتمدنا المنهج الاستنباطي

بأداتيه الوصف والتحليل. وذلك من خلال استخدام أداة الوصف لتوضيح مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالبحث، أما

أداة التحليل من أجل تحليل مختلف الأرقام التي سيتم التطرق لها في هذا البحث لمعرفة واقع برامج التنمية الفلاحية

المسطرة في الجزائر ومدى تأثيرها على التنمية الفلاحية المستدامة خلال الفترة: 2010-2019.

- محاور البحث: تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث محاور رئيسية كما هي موضحة في النقاط التالية:

المحور الأول: الإطار النظري للتنمية الفلاحية المستدامة

المحور الثاني: برامج التنمية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019

المحور الثالث: واقع دور برامج التنمية الفلاحية في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر للفترة: 2010 - 2019.

2. الإطار النظري للتنمية الفلاحية المستدامة:

تحتل التنمية الفلاحية المستدامة مكانة متقدمة في سلم أولويات السياسات الاقتصادية والاستثمارية في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في جميع الدول نظراً لأهمية الفلاحة كمصدر للغذاء والمواد الأولية وكقطاع يستوعب نسبة عالية من قوة العمل، وهناك مستجدات كثيرة زادت من الأهمية النسبية للفلاحة تتمثل في استمرار العجز الغذائي خلال العقدين الأخيرين وتفاقمه وتحقيق انجازات علمية مهمة في الآونة الأخيرة وبصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الحيوية و هندسة الجينات مما يفيد الفلاحة والأنشطة المرتبطة بها بحثاً وتطويراً وإنتاجاً هذا بالإضافة إلى تنامي أهمية اخذ الاعتبارات البيئية في الحسبان وتلافي الآثار السلبية المتمثلة في زيادة التصحر وتلوث التربة والمياه والهواء وتدمير المراعى للوصول للإستدامة، وقبل التطرق إلى ماهية التنمية الفلاحية المستدامة يجب التطرق ومعرفة ماهية التنمية الفلاحية أولاً ثم نربطها بالإستدامة ثانياً، للوصول في الأخير إلى مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة كالتالي:

1.2. ماهية التنمية الفلاحية:

التنمية هي عملية ديناميكية وتفاعل وتكامل بين الدولة والمؤسسات والأفراد، إذ تعتبر عملية شاملة ومستمرة، مخططة، استثمارية، مسؤولة إدارية هادفة إلى الرفاهية في جميع المجالات، وبالخصوص في المجال الفلاحي

1.1.2. مفهوم التنمية الفلاحية:

تعرف التنمية الفلاحية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي إلى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع (فاروق أهانني، 2018، ص: 364).

يعرف "موريز Moritz" التنمية الفلاحية على أنها تستهدف بالأساس إلى الرفع من مستوى المحاصيل عن طريق تطوير الإنتاجية بإستثمار جيد للأراضي وباقي العوامل الأخرى، فهذه التنمية تضع ضمن أولوياتها البعد البيئي (عدة عابد، 2018، ص: 15).

مفهوم التنمية الاقتصادية الفلاحية يعني تحقيق أعلى ناتج ممكن في جميع مجالات القطاع الفلاحي وما يرافقها من خدمات وأنشطة تعتمد مخرجاتها على زيادة هذا الناتج، ويتم ذلك ببناء علاقات إنتاجية في جميع مجالات القطاع الفلاحي وإعادة ترتيب ما هو موجود منها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية (عزاوي أعمار 2010، ص: 29).

مما سبق نستنتج أن التنمية الفلاحية أحد أشكال التنمية الاقتصادية في المجال الفلاحي، إذ تعتبر التغيير المخطط له عن طريق مجموعة من الإجراءات والخطط والسياسات لزيادة الإنتاج الفلاحي وتحقيق الإكتفاء الذاتي من أجل الوصول إلى التنمية الشاملة.

2.1.2. أهداف التنمية الفلاحية: يمكن حصر الأهداف العامة للتنمية الفلاحية فيما يلي :

أ. تحقيق إنتاج يغطي الطلب المحتمل الموجه للسوق المحلي أو التصدير مع تنويعه ودعم الأسواق الفلاحية.

ب. ضمان ثبات كمية العرض الفلاحي كي يظل وجود المنتجات متماشيا مع الطلب المتوقع عليها.

ت. إحداث فائض للتصدير خاصة في الدول التي تحتاج للنقد الأجنبي.

ث. رفع المستوى الغذائي للسكان في ظل التغيرات الحاصلة في الدخل والمستوى المعيشي وفقا للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فعلى القائمين بالتنمية الفلاحية أخذ تلك الأمور بعين الاعتبار.

ج. تأهيل الفلاحين وتدريبهم على استخدام التقنيات والأساليب الفلاحية الجديدة والتغلب على المشاكل التي تواجه

تطبيق التنمية الفلاحية لتحقيق الهدف المنشود منها وهو الإنتاج العالي بالجودة العالية.:

3.1.2. شروط التنمية الفلاحية: ويمكن حصر أهمها فيما يلي (علي جدوع الشرفات، 2010، ص: 346):

أ. العلاقات الإنتاجية الفلاحية: يتطلب بناء علاقات إنتاجية فلاحية الابتعاد عن صفة النفوذ الإقطاعي في النشاط

الفلاحي التي تؤدي إلى وجود علاقات إنتاجية استغلالية يصعب من خلالها تحقيق نمو فلاحى مرغوب، حيث أن أجور القوى

العاملة الفلاحية هي ضمن مستوى الكفاف في ظل النفوذ الإقطاعي كما أن هذا النوع من العلاقات الإنتاجية يؤدي إلى تعزيز الطبقة في المجتمع.

ب. الوضع السياسي: تؤدي التغيرات السريعة إلى صعوبة تحقيق التنمية الفلاحية المطلوبة، والتي غالبا ما يتبعها تغيرات اقتصادية غير مأخوذة بالحسبان عند وضع برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية، هذه التغيرات السياسية هي صفة من صفات المجتمعات في دول العالم الثالث التي تعاني من تدني مستويات التنمية الفلاحية في معظمها، لذا فإن الاستقرار السياسي شرط لحدوث تنمية اقتصادية فلاحية.

ت. الكفاءة الإنتاجية: وتعني استخدام عناصر الإنتاج بطريقة تعمل على تحقيق أكبر ناتج فلاحي ممكن مقارنة مع كمية عناصر الإنتاج المستغلة في العملية الإنتاجية.

ث. وجود نظام تسويقي مثالي لتوزيع وتسويق المنتجات الفلاحية وتوفير التسهيلات اللازمة لضمان كفاءته

ج. وجود مستوى معين من الخدمات التكميلية للأنشطة الإنتاجية الفلاحية مثل توفر مؤسسات التحويل.

2.2. ماهية التنمية الفلاحية المستدامة:

قبل تحديد ماهية التنمية الفلاحية المستدامة يجب التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة

1.2.2. مفهوم التنمية المستدامة: يعتبر مفهومها أهم تطور في الفكر التنموي الحديث، كما رافق ذلك تطور عدد من الجهات والأطراف الفاعلة في تحقيق تنمية مستدامة، ولها عدة تعاريف من بينها ما يلي :

- التنمية المستدامة هي التنمية المتواصلة تعني أن تشبع الأجيال الحاضرة احتياجاتها من السلع والخدمات دون أن تنقص من مقدر الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتها (محمد عبد القادر عطية، 2004، ص29).

- عرفها قاموس ويبستر Webster هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمع باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا (المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، ص 40).

- عرفها وليم روكزهوس w.ruklelzhous مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقرر ضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتان (سيرت لاتوس، 2007، ص ص48، 49).

كما تعرف على أنها: "وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية، وعلى كوكب الأرض بكامله بدل من دول وأقاليم منقسمة، وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الأفراد والمناطق والشعوب المتقدمة والتي تعاني من التهميش. (Marie Claude Smouts, 2005, p4)

-وعرفت أيضا على أنها: لا يمكن أن تكون هناك تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية، وأن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة. (Jean Supizet, 2002, p74)

ومن الانتقادات التي وجهت إلى مفهوم التنمية المستدامة: " هو مفهوم ذو بعد فلسفي أكثر منه مفهوما قابلا للتطبيق، ولكي يرقى إلى البعد الثاني أي القابلية للتطبيق، فإنه يجب أن يكون أحد مكونات ثقافة المجتمع وجزء من تركيبته المعرفية".

(Paul Debacker, 2005, p15.)

مما سبق نستنتج بأن التنمية المستدامة: "أنها عملية استغلال الموارد المتاحة بطريقة عقلانية كونها تتصف بالندرة ومهددة بالفناء لإشباع حاجياتنا وتحقيق إشباعنا بسلامة البيئة وتوازنها ومع المحافظة على حق الأجيال القادمة في استغلال نفس الموارد والعيش في نفس البيئة السليمة والنقية".

2.2.2. خصائص التنمية المستدامة: يمكن إبراز أهم خصائص التنمية المستدامة في النقاط التالية (أحمد أبو اليزيد

الرسول، 2007، ص92):

أ-الاستمرارية: ضمان الاستمرارية يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه لإجراء الإصلاح والتجديد والصيانة للموارد.

ب-تنظيم استخدام الموارد الطبيعية سواء الموارد غير متجددة (قابلة للنفاذ) أو المتجددة بما يضمن تحقيق مصلحة الأجيال القادمة .

ج-تحقيق التوازن البيئي :وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة، ويعني المحافظة على البيئة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة، مع استخدام عادل للثروات غير المتجددة. وتجدر الإشارة إلى أن الهدف هنا ليس فقط تحسين البيئة، ولكن أيضا إيجاد نوع من التكامل في عملية صنع القرار. ولذا يمكن القول أن هناك ربطا واضحا وأكد بين التنمية والبيئة، وأن البيئة عنصر أساسي ضمن أي نشاط إنمائي.

د-التنمية المستدامة تعتمد على الاعتبارات والأسس البيئية.

هـ-التعليم:التعلم من الآخرين ونقل التطبيقات والممارسات المثلى لتحسين البيئة.

1.3.2. مفهوم التنمية الفلاحية المستدامة:-كما تعرفها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: الزراعة المستدامة هي إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية بحيث تضمن المؤسسات والتقنيات المتطلبات الإنسانية الحالية والمستقبلية (محمد الأشرم، 2007، ص:50)

-تشير الزراعة المستدامة إلى ممارسة الزراعة بطريقة تفيد البيئة وسائر مكوناتها الحية وغير الحية (التراب، الهواء، الحيوانات، الأشجار...)، وتضمن للإنسان أخذ كل احتياجاته دون إلحاق الضرر بالبيئة ومواردها (أماني داغر وريتا الخوند 2015، لبنان، ص:4).

تعرف منظمة الأغذية والزراعة "الفاو" التنمية الزراعية المستدامة بأنها : إدارة وصيانة الموارد الطبيعية الأساسية، وتوجيه التغيير التكنولوجي والمؤسسي بما يضمن تحقيق إشباع الحاجات الإنسانية الحالية والمستقبلية بشكل مستمر، حيث يجب أن تعمل هذه الإستراتيجية على صيانة موارد الأرض والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية، كما يجب أن تكون مقبولة تقنيا واقتصاديا من المجتمع (أمنة جبارمطر درويش الديلمي، 2015، ص:423).

ويقوم التقرير الخاص بفريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية بتحديد مفهوم التنمية الزراعية المستدامة على النحو التالي: هي التنمية التي تسهم في زيادة كفاءة الموارد، وتعزيز القدرة على الصمود، وضمان الإنصاف والمسؤولية على المستوى الإجتماعي للزراعة ولنظم الأغذية بهدف ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، حاضرا ومستقبلا (تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2016، ص: 17).

ويمتد مفهومها ليشولية مل التحول من الإنتاج الزراعي المحدود إلى الأنظمة الزراعية الأشمل، كما ترتبط بالتجارة الدولية والتقنيات المعلوماتية والحيوية والجوانب الرقابية والجودة التي تمثلها التنافسية التي هي سمة العصر (مراد جبارة، 2015/2014، ص: 135).

ومما سبق يمكن القول أن التنمية الفلاحية المستدامة هي التنمية التي كون ممارستها سليمة بيئيا، ومناسبة فنيا، وقابلة للتطبيق اقتصاديا، وعادلة اجتماعيا، وملائمة ثقافيا وإنسانية، وتعتمد على منهج علمي شامل، فهي عبارة عن تفاعل جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية لكي تمثل الجانب الحقيقي لها أي لا تهتم بتحقيق الأمن الغذائي فقط من خلال زيادة الإنتاج، ولكن تساعد سكان الريف على ارضاء طموحاتهم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وحماية وصون الموارد الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المستقبلية.

2.3.2. أهداف التنمية الفلاحية المستدامة: تتمثل أهم أهداف التنمية الفلاحية المستدامة في ما يلي (سالم عبد الحسن رسن، 2011، ص:63):

-تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء.

-المساهمة في رفع مستوى الحياة لأكبر قطاع جماهيري.

-تأمين متطلبات الصناعات التحويلية الخفيفة (نسيجية، جلدية، دوائية، غذائية).

-توفير البيئة المناسبة والملائمة للحياة.

3.3.2. خطوات تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة : يمكن تحقيقها من خلال اتباع الخطوات التالية
(consulté le : 20/09/2017 <http://www.rltt.com.lb/Article/159/ar>):

- تنمية التنوع البيئي والحفاظ على الأنواع البيئية غير الضارة.
- الحفاظ على الأرض وجودة التربة.
- حسن إدارة مصادر المياه واستهلاكها.
- تخطيط وابتكار النظم والمجتمعات الريفية الجديدة وتنميتها صحيا واجتماعيا.
- رفع كمية وجودة الإنتاج الزراعي.
- حسن استغلال الأراضي الزراعية.
- كفاءة وترشيد استهلاك الطاقة.
- مراعاة التغيرات المناخية.

3. برامج التنمية للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة: 2010-2019:

ضعف الأنظمة الإنتاجية في الفلاحة اضطر الدولة للتدخل لدعم التنمية من خلال سياسات التخطيط والبرامج، فقد تبنت للهبوض بالتنمية الفلاحية وتحقيق الأمن الغذائي، ولتواصل التحدي نحو تنمية زراعية وريفية مستدامة وضعت الدولة برنامجا حيز التطبيق سنة 2009 للتجديد الفلاحي والريفي PRAR، ثم وضعت خطة الفلاحة 2019 ضمن برنامج توطيد النمو للفترة 2015 إلى غاية يومنا هذا.

1.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي PRAR منذ سنة 2010-2014

جاءت الدولة سنة 2009 بعد قانون التوجيه العقاري الصادر في 3-08-2008 بهذه السياسة تأكيداً على أهداف السياسات الزراعية التي جاءت منذ سنة 2000 ولكن بدناميكية جديدة وهي "العمل على التعزيز المستدام للأمن الغذائي الوطني مع ضرورة تحويل القطاع الزراعي إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة" (Ministère de l'agriculture et du développement rural, Le renouveau agricole et rural en marche, mai 2012. P7). كما تم الغاء منصب الوزير المنتدب عن التنمية الريفية الذي استحدث سنة 2002 لتضم مهامه الى وزارة الفلاحة والتنمية الريفية سنة 2008. تركز سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث محاور أو ركائز، وإطار تحفيزي للركائز الثلاث هي:

1. التجديد الفلاحي RA.
2. التجديد الريفي RR.
3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT.

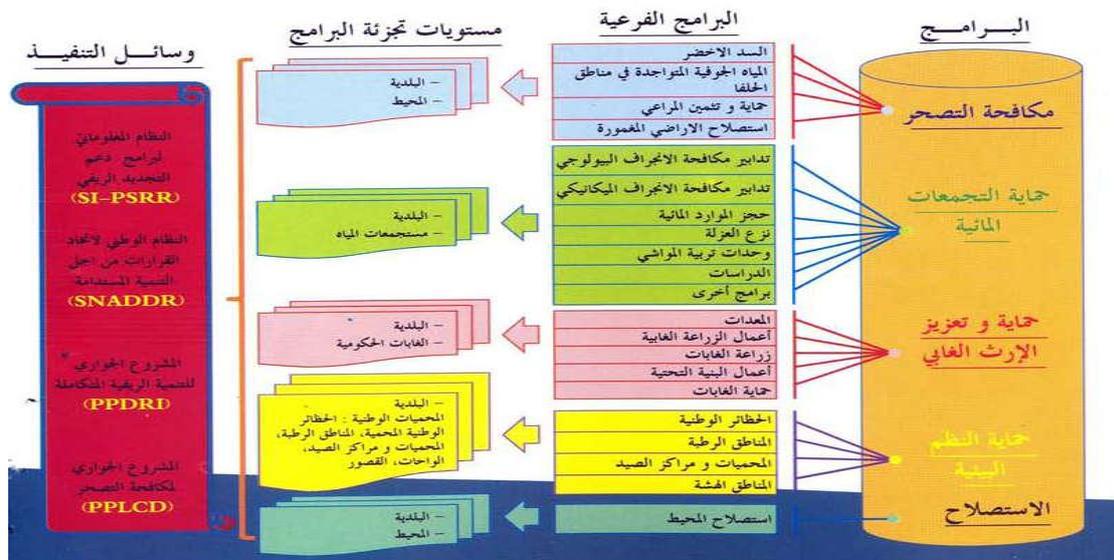
الشكل رقم (01): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي



المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وافاق، ماي 2012، ص: 6.
1.1.3. التجديد الريفي: يهدف إلى التطوير المتكامل والمتوازن المستدام للأقاليم الريفية ويضع من أجل تحقيق هذا الهدف مشاريع جوارية للتنمية الريفية المتكاملة PPDR، ويتم التكفل بها من طرف الفاعلين المحليين. تسعى هذه المشاريع الى

تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التوظيف وتحسين العوائد واستقرار المجتمعات وقد اندرجت هذه المشاريع الجوارية ضمن المخطط الوطني لهيئة الإقليم (SNAT, 2025).
يهتم التجديد الريفي بتحسين مستوى الحياة والإنتاج في المناطق الصعبة كالجبال، السهوب والصحراء. يقوم على المشاركة المجتمعية ويعمل على تعبئة كل الأطراف من أفراد، جماعات محلية، التعاونيات، المنظمات المهنية، المستثمرين الزراعيين، معاهد التكوين، القروض. ونجد نشاط التجديد الريفي قد شمل كل المجالات (كالحرف، مياه الشرب، الكهرباء، ترميم التراث الثقافي...)، بترقية التداخل القطاعي

الشكل رقم (02): برامج التجديد الريفي في إطار مكافحة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي



المصدر: تقرير وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، 2008 ص: 02.

يوضح الشكل أعلاه أهم برامج التجديد الريفي في إطار مكافحة التحديات التي تواجه القطاع الفلاحي من التصحر ومخلفاه وذلك دف مواجهة والحفاظ على مختلف الموارد الطبيعية وتأمين الأنشطة المحلية لتعزيز الثروات الوطنية، حماية التجمعات المائية من خلال الأخذ بعين الاعتبار كل التدابير الموضحة في الشكل تحت إطار النظام الوطني لاتخاذ القرارات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، حماية الارث الغابي تحت مشروع التنمية الريفية المتكاملة من خلال توفير المعدات اللازمة، حملات التشجير والتهيئة المناخ المناسب والبنى التحتية التي تساهم في الارتقاء بالثروات الوطنية وذلك من خلال حماية النظم البيئية من خلال تظافر جهود البلديات، الجمعيات المخصصة لذلك قصد مواجهة مختلف المخاطر وفي الأخير تظافر مختلف الجهود التي تم التطرق اليها سابقا دف القيام بعملية الاستصلاح وتحقيق أهداف التنمية.

2.1.3. التجديد الفلاحي: يهتم التجديد الفلاحي بالبعد الاقتصادي والإنتاجية لضمان الأمن الغذائي المستدام. كما يشجع التكثيف والتحديث الزراعي في المستثمرات بإدماجهم في نهج نظام "الشعبة" وذلك بترتيب نشاطات الدعم الموجه للاستثمار ومن أجل تحقيق قيمة مضافة على كل مستويات الشعبة انطلاقا من الإنتاج إلى الاستهلاك.

الشعب ذات الأولوية في هذا البرنامج جاءت في 12 برنامج تكثيف هي: الحبوب، الخضار الجافة، علف الحيوانات، البطاطا، الحليب، اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء، زراعة الزيتون، التمور، الطماطم الصناعية، البذور، الشتلات، النقلات، بالإضافة إلى اقتصاد المياه.

3.1.3. برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT: جاء هذا البرنامج ليدعم كل الفاعلين في سياسة التجديد الريفي والفلاحي ولتقوية القدرات البشرية والتقنية لإنجاح هذه السياسة، أهدافه هي:

1. عصنة طرق الإدارة الزراعية.
2. استثمار أكثر فاعلية في مجالات البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي، ليسمح بانتقال أحسن للتكنولوجيا إلى ميدان الإنتاج.

3. تقوية القدرات المادية والبشرية على مستوى كل المؤسسات والهيئات المكلفة بدعم المنتجين والفاعلين في القطاع.
 4. تقوية خدمات المراقبة والرعاية البيطرية والحماية النباتية، وخدمة شهادات المطابقة للبذور والشتلات والمراقبة التقنية ومكافحة حرائق الغابات.
- 4.1.3 الإطار التحفيزي: وهو عبارة عن الإجراءات، الأدوات والأجهزة الموضوعية في تناول الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي (التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية PRCHAT). تتمثل هذه الأدوات في التالي:
- إعادة تركيز أجهزة الدعم أي مركزية الدعم.
 - إجراءات واضحة وتحفيزية للاستثمار الخاضع.
 - تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية من مياه الري والأصول العقارية.
 - تسهيل الوصول للخدمات المالية (الشباك الوحيد، قرض الرفيق، قرض التحدي، صندوق الضمان الفلاحي....)
 - تنظيم واستقرار الأسواق.
 - كما خصصت الدولة غلافًا ماليًا قدره 1000 مليار دينار كميزانية تسيير وتجهيز في إطار المخطط الريفي (2010-2014).
- في إطار التجديد الريفي والفلاحي 2009 اعتمدت الدولة على خمس سياسات لحل مشاكل العقار الزراعي التي تخبط فيها القطاع منذ الاستقلال وهي (Ministère d'agriculture et du développement rural, 2010, 14):
- 1- تطبيق القانون 10-03 الصادر في 15 أوت 2010 والذي يحدد شروط وطرق استغلال أراضي الدولة الخاصة، وذلك بتغيير حق الانتفاع droit de jouissance بقانون حق الملكية بالامتياز droit de concession. سياسة الحيازة بالامتياز تم تطبيقها على كل من: (S.Bedrani, 1995, P 35-39)
 - الأراضي الخاصة ملك للدولة (المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية)، وقد تم الفصل في إشكالية خصوصية هذه الأخيرة وتركها ملك للقطاع العام، حيث جاء القانون 10-3 الصادر في 15 أوت 2010 الذي حدد ميكانيزمات وشروط استغلال الأراضي الخاصة ملك للدولة والذي نشر بالتفصيل في الجريدة الرسمية رقم 46 في 18 أوت 2010.
 - كما تم تطبيق الحيازة بالامتياز على أراضي الاستصلاح الزراعي من طرف الدولة التي منحت لأشخاص معنويين وماديين.
 - وعلى أراضي المزارع النموذجية التجريبية fermes pilotes.
- حدد تاريخ 18 فيفري 2012 كآخر موعد لتعميم العملية على المستثمرات المعنية والتي تم تصنيفها حسب المساحة. وقد تم منح 191 عقد حق امتياز من 153.900 مستثمرة سجلت لطلب حق الامتياز.
- 2- استحداث مستثمرات زراعية ولتربية المواشي جديدة، وذلك وفق القرار الوزاري رقم 108 الصادر في فيفري 2011 و التعليمات الوزارية رقم 246 الصادرة في 24 مارس 2011. يحدد الجدول الخطة المسطرة لاستحداث مستثمرات جديدة والتي مست 26 ولاية.
 - 3- عقد الشراكات من أجل المستثمرات التجريبية النموذجية: بقرار من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية رقم 219 بتاريخ مارس 2011. إعادة تهيئة المستثمرات التجريبية القديمة وفتح شراكات جديدة.
 - 4- حيازة الملكية العقارية الزراعية APFA: لا تخص هذه الحيازة إلا الأراضي في المناطق الصحراوية وأي مناطق أخرى لا يتم تملكها إلا بموجب التعليمات الوزارية رقم 108 الصادرة في 23 فيفري 2011 على مساحة 730.910 هكتار و عدد المستفيدين هم 109.160.
 - 5- حماية الأراضي الزراعية: وذلك بموجب الإصدارات القانونية التالية:
- القانون 16-08 الصادر 03 أوت 2008 للتوجيه العقاري.
 - الأمر رقم 01 الصادر في 11 أبريل 2011 والتعليمات الوزارية المشتركة رقم 191 الصادرة في 29 مارس 2011 بين وزارتي الداخلية والجماعات المحلية ووزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

- تعليمة الوزير الأول رقم 233 الصادرة في 12 أفريل 2011 بتخصيص مساحات عقارية لبناء مساكن بغرض حماية الأراضي الزراعية

2.3. برنامج خطة الفلاحة 2019 خلال الفترة: 2015-2019

اعتمدت الجزائر نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وهو عبارة عن خيار لرؤية طويلة المدى حتى عام 2030، بهدف أن تصبح الجزائر قوة ناشئة نتيجة لهذا التحول خلال العقد المقبل كما يلي:

قام هذا البرنامج على هدف بلوغ نسبة نمو تقدر ب 7% مع أفق 2019، وتخفيض نسبة البطالة، بالإضافة إلى تحسين ظروف المعيشة وضمان وتسيير المنشآت الأساسية المنجزة وتنويع الاقتصاد. ويتمثل المسعى الذي تم اعتماده في إطار هذا البرنامج، يتطلب تدعيم وتكييف الإطار التحفيزي والمرافقة للاستثمار الخاص والشراكة على حد سواء، لزيادة العرض الوطني وتطوير شعب التصدير، وقد ارتكز هذا البرنامج على خمس محاور هي (سليم العمرابي، 2019، ص 254):

1- المحافظة على جهود تدعيم وتوسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال توسيع المساحة الفلاحية النافعة وتثمين المنتجات الزراعية والغابية؛

2- مواصلة جهود تكييف المنتجات الفلاحية، وتكييف سياسة الدعم والتمويل والتسيير العقلاني، وتوفير أحسن العوامل ووسائل الإنتاج مع إعادة تهيئة البنية التحتية الفلاحية؛

3. تقوية الحماية وحفظ الموارد الطبيعية بالتسيير المستدام للغابات وتعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية وشبه الصحراوية، وإطلاق برامج التشجير وتقوية وسائل التدخل للهيكل الإقليمية للإدارة؛

4. تقوية آليات الدعم والتأطير للإنتاج الوطني عن طريق توسيع وتقوية نظام الوقاية والمراقبة الصحية والصحة النباتية ضد الكوارث الطبيعية، ووضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار وتحسين الإنتاجية؛

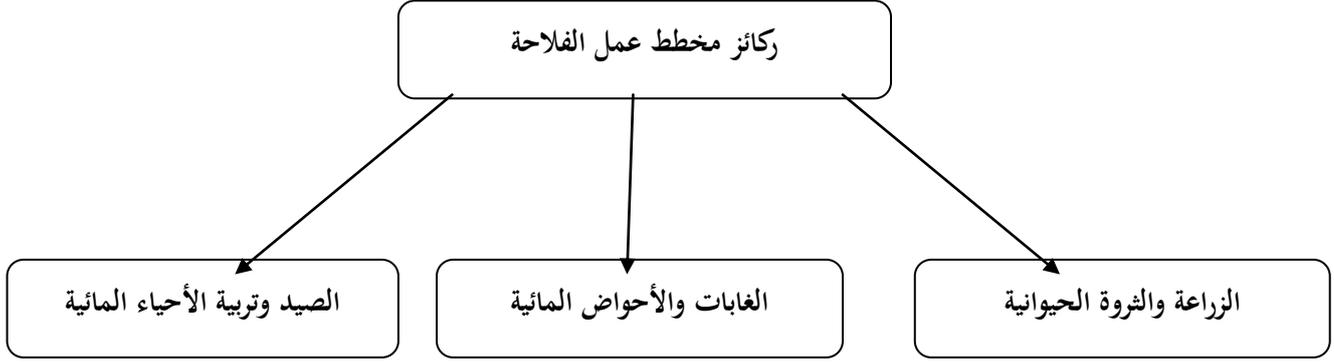
5. متابعة تقوية الكفاءات البشرية والدعم التقني عبر عصنة الإدارة الزراعية، وإدارة الغابات والتكوين والبحث والإرشاد ونشر التقدم التقني.

كما ينتظر في هذه المرحلة حدوث تغيير في حصة القطاعات المختلفة من القيمة المضافة للمستويات المستهدفة، خاصة في قطاع الفلاحة من خلال المؤشرات والقيم التي تساهم بها هاته الأخيرة في الإقتصاد الوطني، حقق برنامج توطيد (تعزيز) النمو الاقتصادي نتائج جيدة مقارنة بتلك المتوقعة من قبل الاقتصاديين والخبراء الفلاحين حيث بلغ الإنتاج الزراعي أعلى مستوياته ب 21966.60 مليون دولار، من خلال زيادة إنتاج بعض الشعب الغذائية مما رفع صادرات الجزائر الغذائية إلى أحسن مستوياتها منذ سنة 2002 بقيمة 8022.62 مليون دولار كما حقق مستويات إكتفاء ذاتي جيدة جدا في المنتجات الحيوانية تراوحت بين 50.92% كأقل نسبة في الألبان ومنتجاتها و100% في اللحوم البيضاء والبيض، أما المنتجات النباتية فلم يتمكن هذا البرنامج والسياسات التي قام بتطبيقها من رفع حجم الإكتفاء الذاتي منها باستثناء الخضر والفواكه حيث بلغ مشارف 100%.

- رغم النتائج الايجابية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي إلا أنها دون الإمكانيات والمتاحة لها.

ويقوم برنامج توطيد النمو على مخطط عمل الفلاحة يقوم على ثلاث محاور للفترة: 2015- 2019

الشكل رقم (03): ركائز مخطط عمل الفلاحة 2015-2019



المصدر: من اعداد الباحثة

من المخطط المحور الأول يعتمد على الزراعة والثروة الحيوانية وذلك بتعديل وتحديث الهياكل القطاع الفلاحي وشجع الكفاءات ودعم أصحاب المشاريع الفلاحية أما المحور الثاني يقوم على إعطاء أهمية للإنتاج الغذائي وتشجيع السياحة البيئية والمحور الثالث والآخر على دعم البرامج الاستثمارية في قطاع الصيد وتربية المائيات وزيادة في تصدير الأسماك مع الحرص على حماية ووقاية أماكن الصيد ومن أهداف هذا المخطط:

- 5% متوسط القطاع الفلاحي
- إنتاج يقدر ب 4300 مليار دج
- 13% بيئة التشجير وتخفيض الواردات 2 مليار دولار
- الصادرات 1.1 مليار دولار
- توفير 1500000 منصب الشغل حيث يتوقع تحقيق في: 2020 رفع الانتاج حوالي 200 الف طن
- الاحتفاظ 80 الف منصب شغل
- خلق 40 الف منصب تحقيق رقم اعمال يقدر 110 مليار دج

4. واقع التنمية الفلاحية المستدامة في الجزائر في ظل البرامج التنموية الفلاحية الممتدة من الفترة: 2010 إلى غاية 2019:

تساهم الفلاحة بشكل كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية نحو الأمام، من خلال امتصاص جزءا كبيرا من اليد العاملة العاطلة ودعم الأمن الغذائي، بالإضافة إلى مساهمتها في تشكيل الناتج الداخلي الخام لاقتصاديات الدول، إلا أن مستواها في الجزائر لا يزال ضعيفا ورهين الظروف المناخية لعدم اهتمام الدولة بها.

1.4 دور الفلاحة في تحقيق البعد الإقتصادي للتنمية الفلاحية المستدامة

تتمثل أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر في مدى مساهمة الفلاحة في الإقتصاد الجزائري، وتلعب الفلاحة دورا مركزيا في الدوائر المحلية من الإنتاج والتسويق والاستهلاك، وخلق فرص عمل، أيضا توليد الدخل وتحفيز وتنويع الاقتصادات المحلية. وهذا ما سوف نتطرق اليه كالتالي:

1.1.4 مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي:

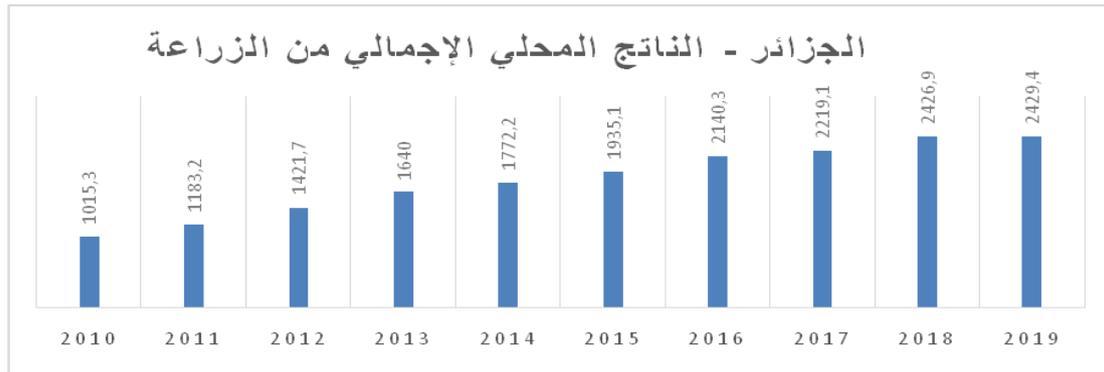
إن البرامج والسياسات الزراعية لم يكن لها أثر كبير على القطاع الزراعي حيث أن نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تعتبر ضئيلة مقارنة مع القطاعات الأخرى، وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الجدول رقم (01): تطور الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي للفترة من: (2010-2019) الوحدة: مليون دولار

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	1015,3	2015	1935,1
2011	1183,2	2016	2140,3
2012	1421,7	2017	2219,1
2013	1640	2018	2426,9
2014	1772,2	2019	2429,4

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم (04): تطور الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة للفترة من: (2010-2019) الوحدة: مليون دولار



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 01

يتضح من خلال الشكل أن الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات التي شهدتها القطاع الفلاحي، إلا أن نسبة هاته المساهمة تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي لكنه تطور قليل لمقارنة بما خطط له في البرامج التنموية لهاته الفترة ويعود نقص نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف المساحة المزروعة والاعتماد على سقوط الأمطار وعدم استعمال التقنيات الحديثة ومعظم العمليات الزراعية مازالت تنجز بشكل تقليدي

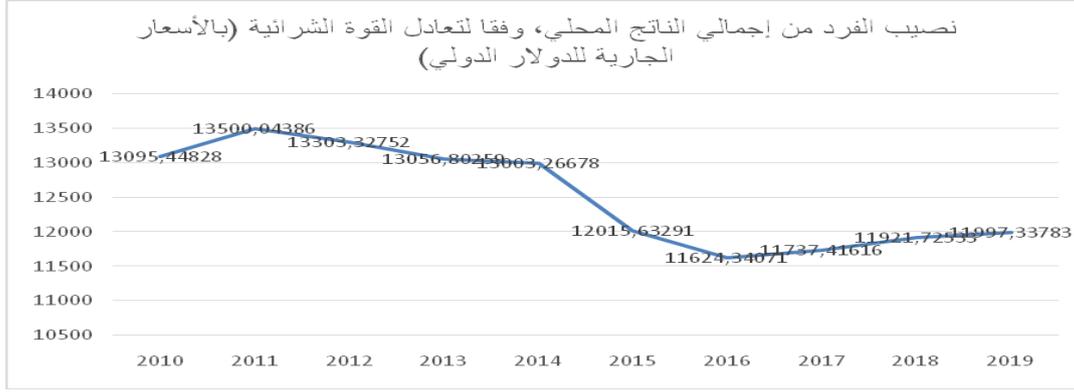
2.1.4. نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الزراعة: 2010-2019:

الجدول رقم (02): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	13095,4483	2015	12015,6329
2011	13500,0439	2016	11624,3407
2012	13303,3275	2017	11737,4162
2013	13056,8026	2018	11921,7253
2014	13003,2668	2019	11997,3378

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم (05): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي و الناتج الزراعي



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02):

إن متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي يعتبر ضئيل مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يبينه الشكل، بحيث يعود الارتفاع الى ارتفاع سعر البترول وتزايد حجم الصادرات من المحروقات، ليتراجع بشكل طفيف نظرا لتقلبات أسعار النفط سنة 2015 مما أثر على متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي لينخفض .

3.1.4. القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة 2019-2010 (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010):

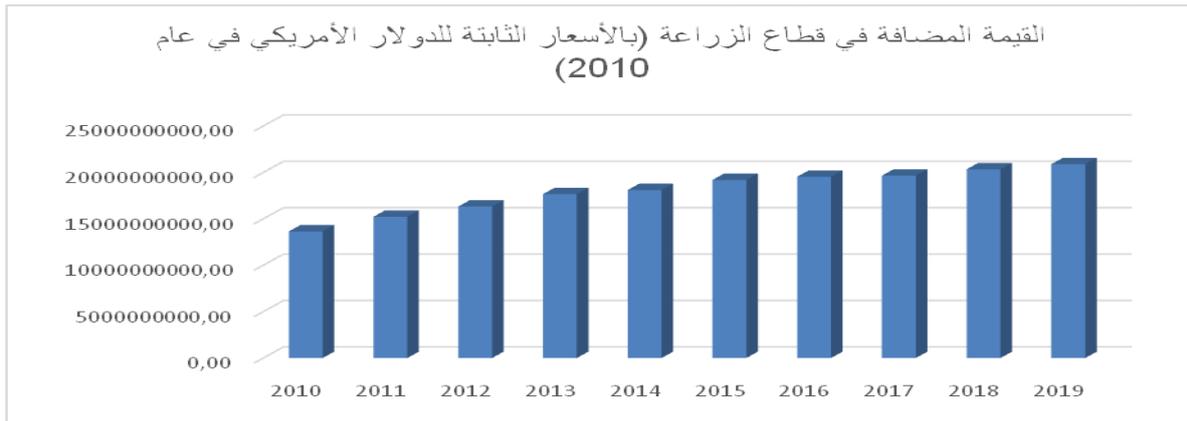
الجدول رقم (03): تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة: 2019-2010 (الوحدة: دولار أمريكي)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	13644120413,92	2015	19189405266,14
2011	15226838381,94	2016	19534814560,93
2012	16323170745,44	2017	19652023448,30
2013	17661670746,56	2018	20339844268,99
2014	18103212515,23	2019	20889020064,25

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع:

2021/12/29.

الشكل رقم (06): تطور القيمة المضافة في قطاع الزراعة خلال الفترة: 2019-2010



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 03

نلاحظ من خلال الشكل تطور مستمر للقيمة المضافة في قطاع الزراعة ، وهذا راجع إلى جملة الإصلاحات التي شهدتها القطاع الفلاحي، إلا أن نسبة هاته القيمة المضافة تختلف من سنة إلى أخرى حسب تطور الناتج الزراعي لكنه تطور قليل مقارنة بما خطط له في البرامج التنموية لهاته الفترة ويعود نقص نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضعف المساحة المزروعة والاعتماد على سقوط الأمطار وعدم استعمال التقنيات الحديثة ومعظم العمليات الزراعية مازالت تنجز بشكل تقليدي.

2.4. دور الفلاحة في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية الفلاحية المستدامة

برزت قضية التنمية الريفية ولاقت جدلاً واسعاً نتيجة للظروف التي تواجهها مختلف المناطق الريفية فهي تعيش العديد من المشاكل كالفقر وتدهور المستوى المعيشي جراء انخفاض الدخل الفردي وكذلك انتشار الأمية وانعدام المرافق الصحية والتنمية. إن التنمية الريفية هي عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية، يعرف الصندوق الدولي للتنمية الزراعية التنمية الريفية بأنها عملية تحسّن الفرص والرفاه للسكان الريفيين. وبالإضافة إلى التنمية الزراعية، فإنها تنطوي على التنمية البشرية، كما تشمل التنمية الريفية، الصحة، والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى. وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الأشكال التالية:

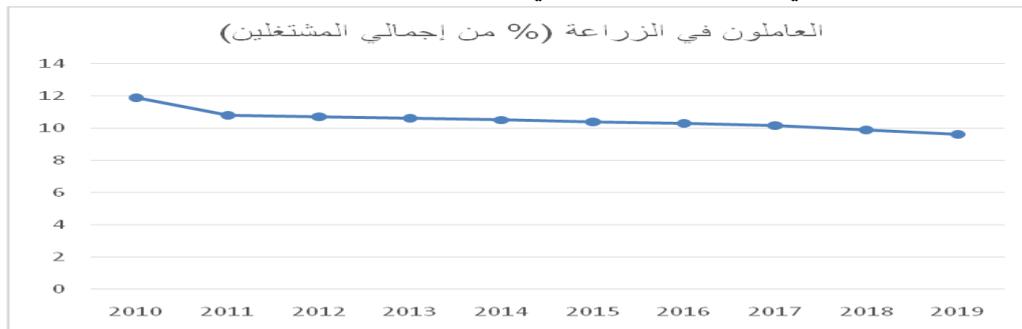
2.4.1. العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)

الجدول رقم: (04): نسبة العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	11,86999989	2015	10,38000011
2011	10,77000046	2016	10,27999973
2012	10,68999958	2017	10,15999985
2013	10,59000015	2018	9,880000114
2014	10,48999977	2019	9,600000381

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم: (07): نسبة العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)



المصدر: من اعداد الطالبه اعتمادا على الجدول رقم (04)

نلاحظ أن هناك تطورا في حجم القوة العاملة الإجمالية وحجم القوة العاملة في القطاع الزراعي، حيث أن هناك زيادة معتبرة في حجم القوى العاملة الزراعية، بسبب بداية تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي، ثم انخفضت ومع هذا بقيت نسبة العمالة الفلاحية إلى نسبة العمالة الإجمالية لا تتجاوز 16% من حجم العمالة الكلية، بسبب زيادة العمالة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، وفي كونه قطاع غير مستمر مرتبط ارتباطا وثيقا بالظروف المناخية والتقلبات الموسمية، وبالتالي فإن العمل فيه يتميز بعدم الاستمرار مما يضطر العديد من العمال للبحث عن فرص عمل جديدة في قطاعات أكثر استمرارا، كما أن دخل العامل في القطاع الزراعي منخفض عن نظيره من القطاعات الأخرى مما يعمل على هروب وهجرة اليد العاملة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية بحثا عن مستوى معيشي أفضل (طالي بدر الدين، صالح سلمي، 2015، ص: 220).

2.4.2. عمالة الإناث في الزراعة، (% من العمالة الكلية للإناث)

الجدول رقم (05): عمالة الإناث في الزراعة، (% من العمالة الكلية للإناث)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	3,519999981	2015	3,569999933
2011	2,960000038	2016	3,700000048
2012	3,170000076	2017	3,839999914
2013	3,319999933	2018	3,579999924
2014	3,460000038	2019	3,380000114

المصدر: تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية، 2021.

الشكل رقم (08) عمالة الإناث في الزراعة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (05)

نلاحظ أن عمالة الإناث في المجال الزراعي مستقرة نوعا ما، لإدارة المرأة وحيا العمل مع أسرته داخل مزرعتها التي كبرت فيها منذ الصغر أكثر من القطاعات الأخرى خاصة في المناطق الريفية والجبلية التي تسعى شبابها مساعدة أسرهم وإدارتها.

3.2.4. عمالة الذكور في الزراعة، (% نسبة مئوية من العمالة الكلية للذكور)

الجدول رقم (06) : عمالة الذكور في الزراعة،

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	13,35999966	2015	11,77999973
2011	12,30000019	2016	11,56000042
2012	12,28999996	2017	11,35999966
2013	12,15999985	2018	11,05000019
2014	11,94999981	2019	10,76000023

المصدر: تقدير نموذجي لمنظمة العمل الدولية، 2021.

الشكل رقم (09) عمالة الذكور في الزراعة.



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06)

نلاحظ أن عمالة الذكور في المجال الزراعي في انخفاض طفيف لكنه مستمر، إذ يعزف الشباب عن العمل في المجال الفلاحي وتفضيله لمجالات أخرى كالإدارة، والتجارة، والصناعة، بإستثناء القاطنين بالمناطق الريفية والجبلية الذين يحبون العمل مع أسرهم داخل مزارعهم التي ترعرعوا فيها منذ الصغر.

3.4 دور الفلاحة في تحقيق البعد البيئي للتنمية الفلاحية المستدامة

سوف نتطرق من خلال هذا المبحث لدراسة أثر الفلاحة في تحقيق مختلف عناصر البعد البيئي للتنمية المستدامة كالتالي:

3.4.1 انبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية (ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) الجدول رقم (07): انبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	5820	2015	7040
2011	6020	2016	6970
2012	6350	2017	6880
2013	6560	2018	6810
2014	6940	2019	غير متوفرة

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم (10): انبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم (07)

نلاحظ من الشكل ارتفاع طفيف ومستمر خلال السنوات الأولى لكنه استقر منذ سنة 2015 لانبعاثات غاز الميثان من الأنشطة الزراعية في المزارع والحقول نتيجة الأدوية والأسمدة والمواد الكيماوية المستعملة في المجال الزراعي، وكذا حرق الأراضي (التربة) لإعادة استعمالها في الدورة الزراعية الموالية، وذلك لبداية التطبيق الفعلي والصارم لسياسات التنمية الفلاحية المستدامة التي تطالب بتقليل لهاته الممارسات وتغييرها بممارسات صديقة للبيئة.

3.4.2 انبعاثات أكسيد النيتروز من الأنشطة الزراعية (ألف طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) الجدول رقم (08): انبعاثات أكسيد النيتروز من الأنشطة الزراعية

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	4700	2015	5510
2011	4790	2016	5450
2012	5200	2017	5410
2013	5250	2018	5520
2014	5470	2019	غير متوفرة

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم: (11): انبعاثات أكسيد النيتروز من الأنشطة الزراعية



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08

نلاحظ من الشكل ارتفاع مستمر لانبعاثات أكسيد النيتروز من الأنشطة الزراعية في المزارع والحقول نتيجة الأودية والأسمدة والمواد الكيماوية المستعملة في المجال الزراعي، وكذا حرق الأراضي (التربة) لإعادة استعمالها في الدورة الزراعية الموالية، رغم سياسات التنمية الفلاحية المستدامة التي تطالب بتقليل لهاته الممارسات وتغييرها بممارسات صديقة للبيئة. 3.3.4 استخدام الأراضي في الزراعة: ويتجلى ذلك بدراسة المساهمة في استنزاف التربة بالأسمدة، وحرق الغابات، واستخدام الأراضي في الزراعة، كالتالي:

الجدول رقم (09): الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)

السنوات	القيمة	السنوات	القيمة
2010	0,208519474	2015	0,187829624
2011	0,204629147	2016	0,182588006
2012	0,200795064	2017	0,180501374
2013	0,19654363	2018	0,177724277
2014	0,191898573	2019	غير متوفرة

المصدر: حسب قاعدة البيانات للبنك الدولي، من الموقع الرسمي: www.albankadawli.org تاريخ الإطلاع: 2021/12/29.

الشكل رقم (12): الأراضي القابلة للزراعة (هكتار لكل شخص)



المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على بيانات الجدول رقم 09:

نلاحظ من الشكل أن نسبة الأراضي القابلة للزراعة لكل شخص في الجزائر بقيم قليلة وبشكل مستمر الإنخفاض، نتيجة قلة الأراضي الزراعية، بسبب قلة خصوبتها واستغلالها بشكل مفرط دون تركها للراحة وانهاكها بالأسمدة والمواد الكيماوية ونقص اهتمام ووعي الفلاحين بذلك، بالإضافة إلى عزوف الفلاحين عن خدمة الأرض وتغيير النشاط النباتي بالحيواني نتيجة الجفاف المستمرة طيلة السنوات القليلة الماضية وشح الأمطار، وقلة السدود والآبار وبالتالي قلة نسبة المساحة المسقية وبالتالي تؤدي بعض الأحيان حتى تغيير المهنة والتخلي عن الفلاحة .

5. تحليل النتائج:

تلعب الزراعة دورًا لا يمكن إنكاره في توازن المجتمع الريفي وبالتالي في الاستقرار العام للجزائر. على الرغم من أننا نشهد انخفاضًا تاريخيًا في مساهمة الزراعة في ثروة البلاد على مدار الخمسين عامًا الماضية ، إلا أن معدل الإنتاج الزراعي المحلي الإجمالي (PIBA) يحوم حول 14٪ (مكتب الإحصاء الوطني ، 2017). (بالإضافة إلى ذلك ، تساهم الزراعة بنسبة 20 ٪ من القيمة المضافة العالمية ، باستثناء الهيدروكربونات ، التي تم إنشاؤها داخل الاقتصاد الوطني (ONS) ، (2017) وتحشد أكثر من 10 ٪ من إجمالي السكان العاملين (ONS) ، (2017) ، واعتمدا على أن هذه البرامج التنموية الفلاحية التي قد تم انتهاجها في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، نتوصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالآتي:

1. ساهمت برامج التنمية الفلاحية المتبعة للفترة 2010-2019 في إعادة إنعاش القطاع الفلاحي الوطني وتحسين معدلات نموه بالمقارنة بالفترات والبرامج السابقة، أي كان لها تأثير إيجابي على كل من معدل النمو العام ويقمعدل البطالة. إلا أنها معدلات نمو قليلة عما تم التخطيط له، بالرغم من جهود الدولة في دعمها؛

2. يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج خطة الفلاحة 2019 من البرامج الجديدة والجيدة التي انتهجتها الحكومة الجزائرية والتي أعطت نفس جديد ومستدام للقطاع الفلاحي والتنمية الفلاحية المستدامة بهدف تحقيق معدلات نمو فلاحى وتحقيق الاكتفاء الذاتي والحفاظ على الموارد.

3. رغم الجهود المبذولة والنتائج الجيدة المحققة في مستوى القطاع الفلاحي وتطلعه نحو النهوض بالقطاع وتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات خاصة في مجال تحقيق الاكتفاء الذاتي لأفراد المجتمع. 4. حققت هذه البرامج معدلات نمو فلاحى مرضية ولكنها لم تتمكن من تحقيق تنمية فلاحية مستدامة شاملة في البلاد. اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن اختبار صحة الفرضيات كمايلي:

الفرضية الأولى: صحيحة. إذ يعتبر برنامج التجديد الفلاحي والريفي وبرنامج خطة الفلاحة 2019 التي انتهجتها الحكومة نفس جديد ومستدام للقطاع الفلاحي الجزائري ؛

الفرضية الثانية: خاطئة. برامج التنمية الفلاحية التي انتهجتها الحكومة خلال الفترة: 2010-2019 تساهم في زيادة الإنتاج الفلاحي الجزائري ؛ وتساهم في تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة ولكن بشكل قليل ليس كما خطط له حسب الأهداف المسطرة.

الفرضية الثالثة: خاطئة.. إن برامج التنمية الفلاحية التي انتهجتها الحكومة ليس لها أثر على تحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

لا يمكن القول أنه لم يكن أي تأثير إيجابي لهذه البرامج على الرفع من معدل النمو الإجمالي، إلا أن تأثيرها كان متفاوت من برنامج لآخر وهذا الرفع قليل جدا عما تم التخطيط له، هذه البرامج لم يظهر دورها في تحقيق تنمية مستدامة في البلاد بالشكل المطلوب منها، لأن الاقتصاد الجزائري لازال يدعمه قطاع المحروقات بالدرجة الأولى.

6. خاتمة:

للجزائر إمكانيات ومقومات فلاحية كبيرة لكنها غير مستغلة استغلالا امثلا، إذ تسعى الجزائر من خلال برامج

التنمية الفلاحية التي تبنتها وخصصت لها مبالغ ضخمة إلى تحقيق تنمية فلاحية مستدامة مصحوبة في نفس الوقت بمعدلات نمو فلاحى مرضية، إذ أن الفلاحة كانت ولا تزال في قلب الخيارات الرئيسية للبلاد منذ استقلالها، لقد تم التأكيد على مقتضيات التنمية الزراعية المستدامة في السياسات الاقتصادية وبرامج التنمية الفلاحية التي تنفذها الدولة منذ عام 2000 خاصة من خلال سياسة التجديد الزراعي والريفي (2010-2014) وبرنامج توطيد النمو (برنامج خطة الفلاحة 2019) لآخر خمس سنوات (2015-2019).

ويمكن تقديم الإقتراحات التالية:

دعم الدولة للقطاع الفلاحي خاصة الجانب المالي والتسويقي للمنتوج بتشخيص نقاط القوة والضعف للقطاع لتطويره وتحقيق استدامته، وتوفير المياه للسقي خصوصا في مواسم الجفاف.

- العمل على تنمية وتطوير مؤشرات التنمية الفلاحية المستدامة ؛

- الاهتمام والنهوض بالبنية التحتية خاصة في المناطق الريفية لتطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية وريفية مستدامة.

7. قائمة المراجع:

المؤلفات:

الاسم الأخير، ثم الاسم الأول للمؤلف(ة)، (سنة النشر)، عنوان الكتاب، الناشر، بلد النشر.

1- أحمد أبو اليزيد الرسول، 2007، التنمية المتواصلة الأبعاد والمنهج، مكتبة بستان المعرفة لطباعة ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية.

2- أماني داغورويتا الخوند، 2015، "دليل الزراعة المستدامة للمزارع والمزارعة"، جمعية تراب و Mercy Corps ، لبنان.

3- علي جدوع الشرفات، 2010، "التنمية الاقتصادية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار جليس الزمان، الأردن.

4- محمد عبد القادر عطية، 2004، "اتجاهات حديثة في التنمية"، لبنان، دار الجامعة للنشر.

5- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، "التنمية المستدامة والإدارة المجتمعية"، القاهرة: جمهورية مصر العربية.

6- محمد الأشرم، 2007، "التنمية الزراعية المستدامة العوامل الفاعلة"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

7- سيرت لاتوس، 2007، "تحديات التنمية من وهم التحرر الاقتصادي إلى بناء مجتمع بديل"، ترجمة البير خوري، ط1، الشركة العالمية للكتاب، بيروت.

8-Marie Claude Smouts, 2005, le développement durable, Editions Armand Colin, France.

9- Jean Supizet, 2002, le management de la performance durable, Edition d'organisation, France.

10- Paul Debacker, 2005, Les indicateurs financiers du développement durable, Editions d'organisation, Paris, France.

الأطروحات:

11- عدة عابد، 2018، "سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال الفترة: 1990-2016 دراسة حالة ولاية تيارت"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان.

12- عزاوي أعمار، 2010، "إستراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة متنوري قسنطينة، الجزائر.

13- مراد جبارة، 2015/2014، "دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي حالة دول شمال إفريقيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف .

المقالات:

14- أمنة جبارمطر درويش الديلمي، 2015، "إدارة المياه ودورها في التنمية الزراعية المستدامة في محافظة الأنبار"، مجلة الآداب، العدد 114، ص: 423.

15- سالم عبد الحسن رسن، 2011، "التنمية الزراعية المستدامة خيارنا الإستراتيجي"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والإقتصادية –المحورالإقتصادي-، المجلد 13، العدد 3، ص: 63.

16- طالي بدر الدين، صالح سلى، 2015، واقع التنمية الزراعية في الجزائر ومؤشرات قياسها، مقال مقدم في مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 31، ص: 220.

17- فاروق أهناني، 2018، "استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، الجزائر، جامعة الوادي، العدد: 09 (02)، ص: 364.

18- سليم العمراوي، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر –دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة (2001-2019) -، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 6، العدد 3، ديسمبر 2019، ص 254.

تقارير:

19- تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، "التنمية الزراعية المستدامة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية: أي أدوار للثروة الحيوانية؟"، منظمة الأغذية والزراعة الفاو، أغسطس/آب، 2016، ص: 17.

20 -Ministère d'agriculture et du développement rural, le foncier agricole, rapport sur la mise en œuvre de la loi n° 10-03 du 15 août 2010 fixant les conditions et les modalités d'exploitations des terres du domaine privé de l'Etat,

21- Ministère de l'agriculture et du développement rural, Le renouveau agricole et rural en marche, Revue et perspectives, mai 2012. P7

مواقع الانترنت

22 - <http://www.rttt.com.lb/Article/159/ar> consulté le : 20/09/2017